٢ ـ وبعد انتهاء حرب حزيران (يونيو) واعلان وقف اطلاق النار ، تسرعت الحكومة اللبنانية فبعثت الى الامين العام للامم المتحدة (يوثانت) برسالة ابلغته فيها قرارها بقبول قراري وقف اطلاق النار (رقم ٢٣٣ و ٢٣٤) ، وطلبت منه توزيع قرارها كوثيقة صادرة عن الامم المتحدة · ولبى الامين العام طلبها في ٣١ـ٧ـ١٩٦٧ ، فسارعت اسرائيل ، في اليوم التالي ، واعلنت ، للمرة الاولى ، ان اتفاق الهدنة بينها وبين لبنان اصبح لاغيا · واخذت ، منذ ذلك التاريخ ، تتصرف على هذا الاساس وتمتنع عن حضور اجتماعات اللجنة اللبنانية الاسرائيلية المشتركة للهدنة ، وترفض وجود مراقبين دوليين داخل حدودها ·

٣ ـ في ٢٥ـ٦ـ١٩٦٨ ، وبعد قيام اسرائيل بغاراتها على الجنوب ، وخلال جلسة للجنة الشؤون الخارجية النيابية ، كرر العميد اده اقتراحه باستدعاء بوليس دولي لحماية منطقة الحدود الجنوبية (٢) ، فأثار اقتراحه عاصفة من اللغط والجدل على الصعيدين الرسمي والشعبي ·

٤ـ واعلن معظم السياسيين البارزين (وفي طليعتهم : عبد الله اليافي ، وصائب سلام ،وكمال جنبلاط ، وكامل الاسعد) معارضتهم لاي اتجاه يرمي الى وضع بوليس دولي على الحدود اللبنانية (٣) · وشن بعضهم حملة على العميد اده · واشترط آخرون (بيار الجميل ونسيم مجدلاني) ، للموافقة على الاستعانة بهذا البوليس « ان يوافق عليه جميع اللبنانيين بمختلف اتجاهاتهم وميولهم وطوائفهم ، وان يحظى بموافقة جامعة الدول العربية » (٤) ·

٥ ـ واستغرب العميد اده الحملة عليه واعتبر ان اقتراحه « ينبع من حرصه على مصلحة لبنان وسلامة حدوده »· واستشهد بما فعلته مصر التي « وافقت على ان ترابط القوات الدولية على حدودها مع اسرائيل طول سنوات للدفاع عن حدودها ولضمان امنها » · وقال : « لو رأت مصر في وجود القوات الدولية اي انتقاص من سيادتها لما وافقت على ذلك » (٥) · ثم وجه سؤالا الى الحكومة استوضحها فيه السبب الذي يمنعها من مباشرة بناء خزان مَيفدون ، « فاذا كان السبب هو خطر التعدي الاسرائيلي ، فلماذا لم تطلب الحكومة من هيئة الامم المتحدة ارسال البوليس الدولي ، ولماذا لم تحاول اقناعها ان لبنان بحاجة الى استثمار مياه الحاصباني واننا لا نتمكن من البدء بالعمل الا اذا امنت البوليس الدولي على الحدود لمنع اي اعتداء ؟» (٦) ·

وفي اليوم التالي ، اعلن انه سيحول سؤاله الى استجواب اذا لم تجب الحكومة ضمن المهلة القانونية ، وانه سيقترح عقد جلسة سرية لمجلس النواب لمناقشة موضوع البوليس الدولي « على مستوى المسؤولية وليس كما يناقش الان على مستوى الدعاية والاستهلاك المحلي بقصد تملق الجماهير » (٧) ·